

الرباط، في 9 مارس 2012

المملكة المغربية
وزارة العدل والحرياتالوزير
9 س²من وزير العدل والحريات
إلى السادة :

- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية
- الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية
- رؤساء المحاكم الابتدائية
- رؤساء المحاكم التجارية
- رؤساء المحاكم الإدارية

الموضوع: حول الترخيص باستغلال قاعات الجلسات بالمحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فقد لوحظ أخيرا أن هذه الوزارة ما فتئت تتوصل بين الفينة والأخرى بكتب من السادة المسؤولين بمختلف محاكم المملكة بخصوص طلبات الترخيص المقدمة إليهم لاستغلال قاعات الجلسات بالمحاكم، وذلك لتنظيم ندوات أو لقاءات تواصلية أو أيام دراسية، سواء لفائدة السادة المستشارين والقضاة أو السادة المحامين أو السادة الموظفين بكتابة الضبط أو مساعدي القضاء من عدول ونساح ومفوضين قضائيين وخبراء قضائيين وتراجمة مقبولين لدى المحاكم وموثقين، بناء على طلب من الهيئات الوطنية أو الجمعيات المهنية أو النقابات المنضوين في إطارها، أو المجالس الجهوية التابعة لها.

ونظرا لما يتطلبه الأمر من دراسة للطلب من أجل معرفة موضوع الندوة أو اللقاء أو

الاجتماع قبل توجيه الجواب، ولا سيما أن بعض التواريخ المقترحة من طرف الجهة المنظمة تكون ضيقة تقتضي الرد عليها بكل استعجال وبدون تأخير.

وتفاديا لما ذكر، نطلب منكم - العمل - مستقبلا على الترخيص باستغلال القاعات المشار إليها أعلاه، من طرفكم كل في حدود اختصاص محكمته ابتدائيا أو استئنافيا، وذلك بعد التأكد من كون الاجتماع يتعلق بموضوع مهني، وأن يكون توقيت الاجتماع خارج أوقات العمل، شريطة اتخاذ الإجراءات اللازمة بما لا يمس السير العادي للمحكمة، وذلك بالتنسيق مع السادة الوكلاء العاميين للملك أو وكلاء الملك لدى محاكمكم، وإشعار الوزارة لاحقا بما تم اتخاذه، والسلام

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد